



رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

الجريدة الرسمية



السنة الحادية عشرة
العدد ٥٠ "مكرر"
٢٨ رمضان ١٣٨٨
١٨ ديسمبر ١٩٦٨

محتويات العدد

قرار رئيس الجمهورية بقانون

صفحة

قرار بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ بتعديل بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية ٨١٣

قرار رئيس الجمهورية

رقم ١٦٦٧ لسنة ١٩٦٨ بالتعيين في بعض الوظائف بشركتي النصر العامة
للقاولات والمكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية ٨١٤

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨

بتعديل بعض أحكام قانون الأحكام العسكرية

بإمram الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١١٩ من الدستور ؛

وعلى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦

وتعديله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٨ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص البند (ب) من المادة ٥ من قانون الأحكام

العسكرية النص الآتي :

"(ب) الجرائم التي تقع على معدات ومهمات وأسلحة وذخائر ووثائق
وأسرار القوات المسلحة وكافة متعلقاتها"

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة ١١٤ من قانون الأحكام العسكرية
النص الآتي :

"مادة ١١٤ - يقدم التماس إعادة النظر كتابة في ظرف خمسة عشر يوماً
من تاريخ إعلان الحكم بعد التصديق أو تاريخ النطق بالحكم المصدق
عليه قانوناً أو من تاريخ حضور المتهم إذا صدر الحكم في غيبته . ويكون
تقديم التماس بالنسبة للعسكريين إلى قادتهم ، وبمجال الالتماس إلى مكتب
الطعون العسكرية في جميع الأحوال "

مادة ٣ - يلغى الباب الثالث من القسم الثاني من الكتاب الثاني
من قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
ويستعاض عنه بالآتي :

الباب الثالث

جرائم الفتنة والعصيان

"مادة ١٣٨ - يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا
القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب إحدى الجرائم
الآتية :

(١) مساهمته في فتنة بين أفراد القوات المسلحة أو اتفاقه مع غيره على
إحداثها .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل مجلس إدارة الشركات التابعة للمؤسسات العامة النوعية للقاوالات والقرايات اللاحقة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨٢ لسنة ١٩٦٥ بتشكيل مجلس إدارة المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٨ لسنة ١٩٦٧ ببعض الأحكام الخاصة بالمؤسسات العامة للقاوالات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٧٧ لسنة ١٩٦٥ بتعيين بعض العاملين بالوظائف الرئيسية بالمؤسسات العامة للتشيد والبناء والإسكان والمرافق ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٦٢ لسنة ١٩٦٨ في شأن تشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للقاوالات الانشاء في المدنية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٦٥٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن تشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للؤسسة المصرية العامة للقاوالات المبانى ؛

قرر :

مادة ١ - يعين السيد / محمد حسن علام مديرا للشئون الفنية ونائبا لرئيس مجلس إدارة شركة النصر العامة للقاوالات، والسيد إبراهيم حسان زيادة مديرا للشئون الإدارية وعضو مجلس إدارة الشركة المذكورة .

مادة ٢ - يعين السيد المهندس ميشيل نجيب روفائيل مديرا للشئون الفنية ونائبا لرئيس مجلس إدارة المكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية ، والسيد / محمد عبد المنعم يس مديرا للشئون المالية والإدارية وعضو مجلس إدارة بالمكتب المذكور .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مصر برئاسة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

ويقصد بالفتنة مقاومة شخصين فأكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون للسلطات العسكرية الشرعية أو عدم الاقياد لها بقصد عزلها أو الخروج عن طاعتها .

(٢) حضوره الفتنة وتقصيره في إتمامها .

(٣) تقصيره في الإبلاغ في الحال عن الفتنة أو الاتفاق الخائى عليها .

"مادة ١٣٨ فقرة (١) يعاقب بالإعدام أو مجزاء أقل منه منصوص عليه في هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب إحدى الجرائم الآتية :

(١) ارتكابه فعلا يرمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التي تتبعها الدولة في المجالين الداخلى أو الخارجى أو اتفاقه مع غيره على ذلك .

(٢) ترويجه أو تحييده بأية طريقة من الطرق في أوساط القوات المسلحة فعلا من الأفعال المشار إليها في الفقرة السابقة أو تقصيره في الإبلاغ عن ذلك الترويج أو التحييد ."

مادة ٤ - تحذف الفقرة الثانية من المادة ١٦٧ من قانون الأحكام العسكرية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مصر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٨ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٦٧ لسنة ١٩٦٨

بالتعيين في بعض الوظائف بشركتى النصر العامة للقاوالات والمكتب العربي للتصميمات والاستشارات الهندسية

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بشركات القاولات ؛